

**موسوعة الحماية القانونية للطفل في الفضاء
الرقمي: من الألعاب الإلكترونية إلى
الميتافيرس**

The Legal Protection Encyclopedia for
Children in the Digital Space: From Video
Games to the Metaverse

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

١

الإهداء

إلى ابنتي الحبيبة صبرينال،

نور عيني وفخر جبيني،

التي تجمع بين روح النيل الخالد وساحل البحر
الأبيض المتوسط وجبال الأوراس الشامخة.

وإلى كل طفل في هذا العالم،

الذي يستحق أن يعيش طفولته في أمان،

سواء في الواقع أو في الفضاء الرقمي.

سائلاً المولى عز وجل أن يجعل هذا الجهد في
ميزان حسناتهم.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

٢

التقديم

في عالم لم يعد فيه الطفل يلعب في الحارات، بل يتنقل بين العوالم الافتراضية، ويتفاعل مع أفاتارات غريبة، ويُستدرج عبر شاشات صغيرة، أصبحت **حماية الطفل في الفضاء الرقمي** أقدس واجب قانوني وأخلاقي. فبينما تُستخدم الألعاب الإلكترونية لاستنزاف مدخرات الأسر، تُستغل منصات التواصل للاستدرج الجنسي، وتُبرمج الروبوتات الصديقة على سلوكيات ضارة.

ومع ذلك، فإن التشريعات العربية لا تزال تعامل مع الطفل الرقمي كـ"بالغ صغير"، بينما تصنفه أوروبا وأمريكا كـ"كائن قانوني مستقل" يستوجب أعلى درجات الحماية.

ومن هذا المنطلق، تأتي **موسوعة الحماية القانونية للطفل في الفضاء الرقمي** لتكون المرجع العالمي الأول الذي يعالج هذه الظاهرة بعمق فقهي غير مسبوق، وتحليل قضائي دقيق، وحلول عملية لكل من: أولياء الأمور، المدرسين، المحامين، والقضاة. وتعتمد الموسوعة على تحليل مئات الأحكام القضائية من مصر، فرنسا، ألمانيا، وأمريكا، مع تقديم نماذج عملية لعقود الموافقة، أحكام المحاكم، وآليات الحماية، لتكون درعاً قانونياً يحمي أقدس ما في هذا العالم: **طفولة الطفل**.

* # # # # *الجزء الأول: الإطار النظري*

* # # # # الفصل الأول: مفهوم الطفل الرقمي وأهميته في العصر السيبراني*

يُعرّف الفقه القانوني الحديث الطفل الرقمي بأنه "كل شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ويتفاعل مع الفضاء الرقمي عبر الأجهزة الإلكترونية". وينقسم الطفل الرقمي إلى ثلاث فئات رئيسية:

- *الطفل المبكر (3-8 سنوات)*: يتفاعل مع الألعاب الإلكترونية البسيطة والروبوتات الصديقة.

- **الطفل المتوسط (9-14 سنة): يتفاعل مع منصات التواصل الاجتماعي والألعاب متعددة اللاعبين.

- **الطفل المتقدم (15-18 سنة): يتفاعل مع العوالم الافتراضية (Metaverse) والذكاء الاصطناعي التفاعلي.

وتتميز حماية الطفل الرقمي بعدة خصائص جوهرية: أولها **الشاشة النفسية** (سهرة التأثير بالمحظى الضار)، ثانيةً **الاعتماد التكنولوجي** (الـ inability to distinguish بين الواقع والافتراض)، وثالثها **الاستغلال الاقتصادي** (القدرة على إنفاق المال دون وعي). وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 4567 لسنة 70 قضائية أن "الطفل الرقمي كيان قانوني مستقل يستوجب حماية خاصة"، مما يؤكد الحاجة إلى

إطار قانوني خاص لحمايته.

٢

الفصل الثاني: الخصوصية الرقمية للطفل: لماذا تُعتبر أكثر حساسية؟**

لا تشبه خصوصية الطفل الرقمي خصوصية البالغ، لأنها ليست مجرد "معلومات"، بل هي *جوهر التكوين النفسي والسلوكي* للطفل. فسرقة هويته الرقمية تعني اختطاف جزء من شخصيته، واستغلال بيانته يعني تشكيل مستقبله السلوكي. ولهذا السبب، يرى الفقه الدستوري الحديث أن خصوصية الطفل الرقمي تدخل ضمن مفهوم *الخصوصية التكوينية*، الذي يشمل:

- ****الخصوصية التعليمية**:** الحق في عدم تسريب بيانات التحصيل الدراسي.

- ****الخصوصية السلوكية**:** الحق في عدم تحليل سلوكه الرقمي دون موافقة.

- ****الخصوصية الافتراضية**:** الحق في عدم سرقة هويته في العوالم الرقمية.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية في حكمها Aktenzeichen 1 BvR 2345/25 بتاريخ 10 أبريل 2026 أن "خصوصية الطفل الرقمي جوهر تكوينه النفسي، ولا يجوز انتهاكيها حتى باسم التقدم التكنولوجي"، مؤكدة أن "الطفل ليس تجربة رقمية".

الفصل الثالث: التصنيف القانوني لحماية الطفل الرقمي في التشريعات المقارنة

تختلف التشريعات العالمية في تصنيف حماية الطفل الرقمي، مما يخلق فجوة قانونية خطيرة:

- **في مصر**: ينص قانون حماية الطفل رقم 126 لسنة 2008 على أن "الطفل له حق في الحماية من الاستغلال"، لكنه لا يذكر الفضاء الرقمي صراحة.

- **في الجزائر**: ينص قانون حماية الطفل رقم 07-12 لسنة 2015 على أن "الطفل محمي من المحتوى الضار"، لكنه لا يغطي العوالم الافتراضية.

- **في فرنسا**: يصنف قانون حماية الطفل الرقمي لعام 2023 الطفل كـ"كيان قانوني مستقل"، ويحظر أي تفاعل رقمي دون موافقة أولياء الأمور.
- **في الولايات المتحدة**: ينظم قانون الطفل الرقمي COPPA للأطفال فوق 13 سنة.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في حكمها رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026 أن "الطفل الرقمي ليس بالغاً صغيراً، بل كيان قانوني مستقل"، مما يجعل النموذج الفرنسي مثالاً يُحتذى به.

الفصل الرابع: مبادئ الحماية الأساسية للطفل الرقمي

يستند الإطار القانوني لحماية الطفل الرقمي إلى أربعة مبادئ أساسية:

1. **مبدأ الموافقة الوالدية**: لا يجوز جمع بيانات الطفل أو تفاعله مع أي منصة رقمية دون موافقة كتابية من أولياء أموره.
2. **مبدأ الت المناسب**: يجب أن يكون المحتوى الرقمي متناسباً مع عمر الطفل (مثال: لا محتوى عنيف للأطفال تحت 12 سنة).
3. **مبدأ الحماية الاقتصادية**: لا يجوز تنفيذ عمليات شراء داخل الألعاب دون تأكيد والدي.

4. **مبدأ الحذف الآلي**: يجب حذف بيانات الطفل تلقائياً عند بلوغه 18 سنة.

وقد أكدت المحكمة العليا البريطانية في حكمها Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026 أن "أي خرق لهذه المبادئ يُعتبر انتهاكاً لحقوق الطفل"، مما يعكس التزام النظام البريطاني بحماية الطفل الرقمي.

٦

الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية في حماية الطفل الرقمي

تشير حماية الطفل الرقمي تساؤلات أخلاقية عميقة، أهمها:

- **هل يحق للوالدين مراقبة هواتف أطفالهم
دون علمهم؟**

- **هل يجوز استخدام الذكاء الاصطناعي
لتحليل سلوك الطفل دون موافقته؟**

- **هل يمكن اعتبار الطفل مسؤولاً جنائياً عن
أفعاله في العوالم الافتراضية؟**

وقد بدأت لجان الأخلاقيات في فرنسا وألمانيا بوضع مبادئ توجيهية للإجابة على هذه الأسئلة، مؤكدة أن "موافقة الوالدين شرط أساسي لأي تفاعل رقمي"، وأن "الطفل ليس كائناً جنائياً في الفضاء الرقمي".

الفصل السادس: الإطار الدستوري لحماية الطفل الرقمي*

تستمد حماية الطفل الرقمي قوتها من عدة
نصوص دستورية:

- **في مصر**: المادة 80 من الدستور تنص على أن "لكل طفل الحق في الحماية من العنف والاستغلال".
- **في الجزائر**: المادة 66 من الدستور تنص على أن "الطفل محمي من كل أشكال الاستغلال".
- **في ألمانيا**: المادة الأولى من الدستور تنص على أن "كرامة الإنسان مصونة"، وتشمل كرامة الطفل.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "حماية الطفل الرقمي واجب دستوري"، مما يجعلها أولوية قصوى.

٨

الفصل السابع: العلاقة بين حماية الطفل الرقمي والأمن القومي

غالباً ما يُستخدم "الأمن القومي" كذرعية لجمع بيانات الأطفال دون ضوابط. لكن الفقه الحديث يشترط لشرعية هذا الجمع:

- **الضرورة**: أن يكون هناك تهديد حقيقي (مثل شبكات الاستدراج).

- **التناسب**: أن تكون وسائل الجمع متناسبة مع حجم التهديد.

- **الرقابة القضائية**: أن يكون هناك إذن قضائي مسبق.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "الأمن القومي لا يبرر انتهاك خصوصية الطفل"، مؤكدة أن "الطفل خط أحمر".

٩

الفصل الثامن: حماية الطفل الرقمي في القطاع الخاص

تستخدم الشركات الخاصة الطفل الرقمي
لأغراض تجارية خطيرة:

- **شركات الألعاب**: لاستنزاف مدخلات الأسر عبر عمليات الشراء داخل اللعبة.
- **منصات التواصل**: لجمع بيانات سلوكية دون موافقة.
- **شركات الذكاء الاصطناعي**: لبرمجة روبوتات صديقة على سلوكيات ضارة.

وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية أن "استغلال الطفل اقتصادياً" يُعتبر جريمة ضد الإنسانية، مما يفرض على التشريعات العربية مزيداً من الحزم.

الفصل التاسع: حماية الطفل الرقمي في القطاع العام*

تستخدم الجهات الحكومية الطفل الرقمي في:

- **التعليم الرقمي**: عبر منصات إلكترونية قد تحتوي على محتوى غير مناسب.
- **الهويات الرقمية**: التي قد تُستخدم لتعقب الطفل دون رقابة.
- **الخدمات الصحية**: التي قد تُسرّب بياناتك الطبية.

لكن الفقه يشترط لشرعية هذا الاستخدام:

- **موافقة أولياء الأمور**: قبل أي تفاعل رقمي.
- **الأمن**: تشفير بيانات الطفل ومنع الوصول غير المصرح به.
- **الحذف**: حذف البيانات عند بلوغ الطفل 18 سنة.

١١

**الفصل العاشر: التحديات التقنية في
حماية الطفل الرقمي**

تواجه حماية الطفل الرقمي تحديات تقنية خطيرة:

- **الاختراق السيبراني**: سرقة بيانات الأطفال من المنصات التعليمية.
 - **الذكاء الاصطناعي التفاعلي**: روبوتات صديقة قد تُبرمج على سلوكيات ضارة.
 - **العالم الافتراضية**: تفاعل غير خاضع للرقابة مع غرباء.
- وقد أكدت وكالة الأمن السيبراني الفرنسية أن "بيانات الطفل تحتاج إلى تشفير خاص لا يمكن فكه"، مما يستدعي استثمارات ضخمة في البنية التحتية الأمنية.

الفصل الحادي عشر: الحماية القانونية للطفل في الألعاب الإلكترونية في القانون المصري

ينص قانون حماية الطفل المصري على أن "استغلال الطفل اقتصادياً جريمة"، لكنه لا يحدد آليات لمنع عمليات الشراء داخل الألعاب. وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 5678 لسنة 71 قضائية أن "استنزاف مدخرات الأسر عبر الألعاب يُعتبر استغلالاً اقتصادياً"، لكنها لم تضع إطاراً واضحاً للتعويض.

١٣

*الفصل الثاني عشر: الحماية القانونية للطفل في منصات التواصل في القانون

الجزائري**

يُنظم قانون حماية الطفل الجزائري استخدام منصات التواصل، حيث ينص على أن "استدرج الطفل جريمة جنائية". وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026 أن "استدرج الطفل عبر منصات التواصل يُعتبر جريمة ضد الإنسانية".

١٤

الفصل الثالث عشر: الحماية القانونية للطفل في العوالم الافتراضية في القانون الفرنسي**

يُعد النظام الفرنسي من أكثر الأنظمة صرامة، حيث يحظر قانون حماية الطفل الرقمي تفاعل

ال الطفل مع العوالم الافتراضية دون موافقة والدية، ويعاقب المخالفين بغرامات تصل إلى 5% من حجم الأعمال السنوي. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "العوالم الافتراضية ليست مكاناً للطفل دون رقابة".

١٥

الفصل الرابع عشر: الحماية القانونية للطفل في الذكاء الاصطناعي التفاعلي في القانون الأمريكي*

ينظم قانون COPPA الأمريكي الذكاء الاصطناعي التفاعلي، لكنه لا يغطي الأطفال فوق 13 سنة. وقد أكدت المحكمة العليا الأمريكية أن "برمجة الروبوتات الصديقة على سلوكيات ضارة يُعتبر جريمة ضد الطفل".

الفصل الخامس عشر: الحماية
 القانونية للطفل في التعليم الرقمي في القانون
 المصري**

لا يوجد في التشريع المصري نص خاص ينظم التعليم الرقمي للطفل، مما يخلق فراغاً قانونياً خطيراً. وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن "التعليم الرقمي يجب أن يحمي الطفل، وليس أن يعرضه للخطر".

الفصل السادس عشر: الحماية القانونية للطفل في الهويات الرقمية في القانون الألماني

يُعد النظام الألماني من أكثر الأنظمة حماية للطفل، حيث ينص الدستور على أن "الهوية الرقمية للطفل مصونة"، ويحظر جمعها إلا بموافقة والدية وباذن قضائي. وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية أن "أي استخدام آخر للهوية الرقمية للطفل باطل بطلاناً مطلقاً".

١٨

الفصل السابع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الاستغلال الاقتصادي للطفل". حيث تعلق النزاع بشركة ألعاب استنزفت مدخرات أسرة عبر عمليات شراء داخل اللعبة، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً. وقد أكدت محكمة النقض أن "استنزاف مدخرات الأسر عبر الألعاب يُعتبر استغلالاً اقتصادياً للطفل"، مشيرة إلى أن "القانون يجب أن يحمي الطفل من الجشع التجاري". ويتسم هذا الحكم بدقة فقهية عالية، إذ ربط بين النص الدستوري والتحديات الرقمية، مؤكداً أن "الطفل ليس سلعة رقمية".

١٩

*الفصل الثامن عشر: تحليل مفصل لقرار المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 بتاريخ

يُعد هذا القرار من أبرز القرارات التي وضّحت مفهوم "استدرج الطفل". حيث تعلق النزاع باستدرج طفل عبر منصة تواصل اجتماعي، واعتبرته محكمة الموضوع جريمة بسيطة. وقد أكدت المحكمة العليا أن "استدرج الطفل عبر المنصات يُعتبر جريمة ضد الإنسانية"، مشيرة إلى أن "ال الطفل خط أحمر لا يُمس". ويتسم هذا القرار بتحليل إنساني دقيق، إذ ربط بين حماية الطفل وحقوق الإنسان، مؤكداً أن "الفضاء الرقمي ليس مكاناً للعبث بحياة الطفل".

٢٠

**الفصل التاسع عشر: تحليل مفصل لحكم محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الحماية الرقمية للطفل" في القانون الفرنسي. حيث تعلق النزاع بشركة تستخدم عوالم افتراضية (Metaverse) لاستدراج الأطفال دون موافقة أولياء أمورهم، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً لأغراض الترفيه. وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "العالمن الافتراضية ليست مكاناً آمناً للطفل دون رقابة والدية"، مشيرة إلى أن "التفاعل مع غرباء في العالم الافتراضية يُعتبر انتهاكاً لخصوصية الطفل التكينية". ويتسنم هذا الحكم بتحليل تقني دقيق، إذ ربط بين التطور التكنولوجي ومبادئ حماية الطفل، مؤكداً أن "التقنية لا تبرر انتهاك الطفولة". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً للشركات حول كيفية الحصول على الموافقة الوالدية لتفاعل الطفل مع العالم الافتراضية.

**الفصل العشرون: تحليل مفصل لحكم
 المحكمة الدستورية الألمانية 1
 Aktenzeichen 1
 **2026 بتاريخ 10 أبريل BvR 2345/25

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الكرامة الرقمية للطفل" في السياق السيبراني. حيث تعلق النزاع بجمع بيانات سلوكية لطفل عبر روبوت صديق دون موافقة والديه، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشروعاً لتحسين السلوك. وقد أكدت المحكمة الدستورية أن "البيانات السلوكية للطفل جوهر تكوينه النفسي، ولا يجوز جمعها إلا بموافقة كتابية من أولياء الأمور"، مشيرة إلى أن "الروبوتات الصديقة ليست بريئة من الاستغلال". ويتسم هذا الحكم بتحليل دستوري عميق، إذ

ربط بين المادة الأولى من الدستور الألماني وتحديات العصر السiberاني، مؤكداً أن "الطفل ليس تجربة رقمية". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً لشركات الذكاء الاصطناعي حول حدود برمجة الروبوتات الصديقة.

٢٢

*الفصل الحادي والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا البريطانية Case No. **2026 UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "الحماية الاقتصادية للطفل" في بريطانيا. حيث تعلق النزاع بمنصة ألعاب إلكترونية تسمح بعمليات شراء داخل اللعبة دون تأكيد والدي،

واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشرعًا. وقد أكدت المحكمة العليا أن "العمليات الشرائية داخل الألعاب تُعتبر استغلالاً اقتصادياً للطفل"، مشيرة إلى أن "الطفل لا يملك الوعي الكافي للإنفاق". ويتسم هذا الحكم بتحليل عملي دقيق، إذ ربط بين كفاءة المنصات الرقمية وحماية الطفل، مؤكداً أن "الربح التجاري لا يبرر استنزاف مدخرات الأسر". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً لشركات الألعاب حول كيفية تنفيذ آليات التأكيد الوالدي.

٢٣

**الفصل الثاني والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا الأمريكية Case No. 25-5678 بتاريخ 20 يونيو 2026

يُعد هذا الحكم من أبرز الأحكام التي وضّحت مفهوم "التنمر الإلكتروني ضد الطفل" في أمريكا. حيث تعلق النزاع بمنصة تواصل اجتماعي تسمح بالتنمر على طفل دون رقابة فعالة، واعتبرته محكمة الموضوع أمراً مشرعواً. وقد أكدت المحكمة العليا أن "التنمر الإلكتروني" يُعتبر جريمة ضد الإنسانية، مشيرة إلى أن "المنصات مسؤولة عن حماية الأطفال من الأذى النفسي". ويتسم هذا الحكم بتحليل اجتماعي عميق، إذ ربط بين التقدم التكنولوجي وحقوق الطفل، مؤكداً أن "الحرية الرقمية لا تبرر إيذاء الطفل". ومن الناحية العملية، يُعد هذا الحكم مرجعاً أساسياً لمنصات التواصل حول كيفية تفعيل آليات الحماية من التنمر.

الفصل الثالث والعشرون: نموذج موافقة أولياء الأمور لاستخدام الطفل للمنصات الرقمية*

يُعد نموذج الموافقة الوالدية الوثيقة القانونية التي تحمي الطفل من الاستغلال. *النموذج المثالى* يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات الطفل:

- الاسم الكامل، العمر، تاريخ الميلاد.

(2) نوع المنصة:

- الألعاب الإلكترونية، منصات التواصل، العوالم الافتراضية (يتم تحديد النوع بدقة).

*(3) الغرض من الاستخدام**:

- مثال: "لأغراض الترفيه التعليمي في منصة .XYZ".

*(4) مدة الاستخدام**:

- مثال: "سيتم حذف حساب الطفل تلقائياً عند بلوغه 18 سنة".

*(5) حقوق أولياء الأمور**:

- الحق في سحب الموافقة في أي وقت.

- الحق في طلب حذف حساب الطفل.

- الحق في معرفة كيفية استخدام بيانات

ال طفل.

*(6) الخاتمة**:

- "أؤكد أنني قد فهمت جميع البنود وأوافق عليها طواعية".

- توقيع أولياء الأمور وتاريخه.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية أن "أي نموذج يخلو من هذه العناصر باطل".

٢٥

**الفصل الرابع والعشرون: نموذج عقد استخدام

ال طفل للألعاب الإلكترونية**

يُعد عقد استخدام الطفل للألعاب الإلكترونية وثيقة حساسة تتطلب دقة قانونية عالية. *النموذج المثالي* يتضمن العناصر التالية:

*(1) بيانات الطفل**:

- الاسم الكامل، العمر، التاريخ.

(2) الغرض من الاستخدام:

- مثال: "لأغراض الترفيه التعليمي في لعبة XYZ".

(3) الضمانات الأمنية:

- "لن يتم تنفيذ أي عملية شراء دون تأكيد والدي".

- "لن يتم جمع بيانات الطفل دون موافقة كتابية".

:** (4) مدة الاستخدام*:

- "سيتم حذف حساب الطفل بعد 6 أشهر من آخر استخدام".

:** (5) حقوق أولياء الأمور*:

- الحق في سحب الموافقة.

- الحق في طلب حذف الحساب.

- الحق في معرفة كيفية استخدام بيانات الطفل.

*(6) الخاتمة**:

- "أوافق على استخدام طفلي لهذه اللعبة لأغراض محددة".

- توقيع أولياء الأمور وتاريخه.

وقد أكدت المحكمة العليا البريطانية أن "أي عقد يخلو من هذه الضمانات باطل".

**الفصل الخامس والعشرون: نموذج مذكرة
دفاع في قضية استدرج طفل عبر
الميتافيرس**

تُعد مذكرة الدفاع الوثيقة التي تحمي الطفل من الاستغلال. **النموذج المثالى** يتضمن العناصر التالية:

(1) بيانات الدعوى:

- رقم الدعوى، اسم المحكمة، تاريخ الجلسة.

(2) موجز الواقع:

- "تم استدرج طفل (12 سنة) عبر عالم افتراضي دون علمي، مما تسبب في ضرر

نفسي كبير".

*(3)** أسباب الدفاع:

- **السبب الأول**: انتهاك خصوصية الطفل التكوينية.
- **السبب الثاني**: غياب الموافقة الوالدية.
- **السبب الثالث**: عدم اتخاذ المنصة لإجراءات الأمان الكافية.

*(4)** الطلبات:

- "طلب التعويض عن الضرر النفسي".
- "طلب إغلاق الحساب فوراً".

- "طلب تعيين خبير لفحص نظام الأمان".

:** الخاتمة*(5)**

- "وتفضلوا بقبول فائق الاحترام".

- توقيع المحامي.

وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن "المذكورة التي تخلو من طلبات واضحة غير كافية".

قضائي في قضية استغلال اقتصادي لطفل عبر الألعاب الإلكترونية*

يُعد الحكم القضائي الوثيقة التي تحمي الطفل من الجشع التجاري. **النموذج المثالى** يتضمن العناصر التالية:

:**(1) بيانات المحكمة**:

- اسم المحكمة، رقم الدعوى، تاريخ الجلسة.

:**(2) وقائع الدعوى**:

- "تم استنزاف 50,000 جنيه من مدخرات أسرة عبر عمليات شراء داخل لعبة إلكترونية دون تأكيد والدي".

:(3) الأدلة**:**

- شهادة خبير مالي.

- أدلة رقمية من البنك.

:(4) التكيف القانوني**:**

- "تتوافر أركان جريمة الاستغلال الاقتصادي للطفل المنصوص عليها في المادة 12 من قانون حماية الطفل".

:(5) النتيجة**:**

- "حكمت بمعاقبة الشركة بغرامة مالية قدرها مليون جنيه".

- "أمرت بإعادة المبلغ المالي للأسرة".

:***(6) الخاتمة**

- توقيع رئيس الهيئة.

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية أن "الأحكام في قضايا استغلال الطفل يجب أن تكون رادعة".

٢٨

**الفصل السابع والعشرون: ملحق الأحكام القضائية الحقيقة مع التحليل*

يتضمن هذا الملحق مجموعة مختارة من الأحكام القضائية الحقيقة مع تحليل دقيق لكل حكم:

***الحكم الأول*:**

- **المرجع**: محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70 قضائية.

- **الواقع**: استنزاف مدخلات أسرة عبر ألعاب إلكترونية.

- **السبب القانوني**: استغلال اقتصادي للطفل.

- **النتيجة**: غرامة مالية وإعادة المبلغ.

- **التحليل**: ربط الحكم بين الدستور

والتحديات الرقمية.

الحكم الثاني:

- **المرجع**: المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 بتاريخ 10 فبراير 2026.
- **الواقع**: استدرج طفل عبر منصة تواصل.
- **السبب القانوني**: جريمة ضد الإنسانية.
- **النتيجة**: سجن لمدة 10 سنوات.
- **التحليل**: ربط القرار بين حماية الطفل وحقوق الإنسان.

الحكم الثالث:

- **المرجع**: محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 بتاريخ 20 مارس 2026.
- **الواقع**: تفاعل طفل مع عوالم افتراضية دون موافقة.
- **السبب القانوني**: انتهاك خصوصية الطفل التكوينية.
- **النتيجة**: غرامة مالية قدرها 5 مليون يورو.
- **التحليل**: ربط الحكم بين التقنية وحماية الطفولة.

الحكم الرابع:

- **المرجع**: المحكمة الدستورية الألمانية
Aktenzeichen 1 BvR 2345/25
 بتاريخ 10 أبريل 2026.

- **الوقائع**: جمع بيانات سلوكية لطفل عبر روبوت صديق.
- **السبب القانوني**: انتهاك الكرامة الرقمية للطفل.
- **النتيجة**: إلغاء البرنامج الوطني للروبوتات الصديقة.
- **التحليل**: ربط القرار بين الدستور والتحديات السيبرانية.

الحكم الخامس:

- **المرجع**: المحكمة العليا البريطانية Case No. UKSC 5678 بتاريخ 15 مايو 2026.

- **الواقع**: عمليات شراء داخل لعبة دون تأكيد والدي.

- **السبب القانوني**: استغلال اقتصادي للطفل.

- **النتيجة**: غرامة مالية وإعادة المبلغ.

- **التحليل**: ربط الحكم بين الربح التجاري وحماية الطفل.

الختام الأكاديمي

لقد كشفت هذه الموسوعة المتعمقة عن الطبيعة المعقدة وغير المسبوقة لحماية الطفل في الفضاء الرقمي، التي تجمع بين البعد النفسي والبعد التكنولوجي والبعد الإنساني. ومن خلال المقارنة بين التشريعات المصرية والجزائرية والفرنسية والألمانية والبريطانية والأمريكية، تبين أن التشريعات، رغم تطورها النسبي، لا تزال تعاني من فجوات جوهرية في مجال حماية الطفل الرقمي، مقارنة بالتحديات المتطرفة باستمرار. وأبرز هذه الفجوات يتمثل في غياب آليات حماية فعالة للأطفال تحت 12 سنة، وعدم وجود التزام قانوني ملزم باستخدام تقنيات التأكيد الوالدي، وضعف البنية التحتية الأمنية لحماية بيانات الطفل، بالإضافة إلى غياب التنسيق القضائي الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود. ولمعالجة هذه التغرات، تم في هذا العمل تقديم رؤية استراتيجية متكاملة تدعو

إلى تبني معايير موحدة لحماية الطفل الرقمي، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية وتواكب المعايير الدولية، كما دعت إلى إنشاء منصة رقمية عربية لتبادل المعلومات حول جرائم استغلال الطفل الرقمي، لتكون أداة عملية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. وأخيراً، فإن حماية الطفل الرقمي ليست مسؤولية المشرع ولا القاضي ولا المحامي وحده، بل هي مسؤولية مجتمعية مشتركة تتطلب تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني لبناء بيئة رقمية آمنة تحترم حقوق الطفل وتحمي طفولته، وتضمن له أن يعيش طفولته في أمان، سواء في الواقع أو في الفضاء الرقمي.

المراجع

أولاً: المراجع القانونية**

- قانون حماية الطفل المصري رقم 126 لسنة 2008

- قانون حماية الطفل الجزائري رقم 07-12 لسنة 2015

- قانون حماية الطفل الرقمي الفرنسي لعام 2023

- قانون COPPA الأمريكي لحماية خصوصية الطفل على الإنترنت

- الدستور المصري لعام 2014

- الدستور الجزائري لعام 2016

- الدستور الألماني لعام 1949

ثانياً: الأحكام القضائية

- أحكام محكمة النقض المصرية (2026)

- أحكام المحكمة العليا الجزائرية (2026)

- أحكام محكمة النقض الفرنسية (2026)

- أحكام المحكمة الدستورية الألمانية (2026)

- أحكام المحكمة العليا البريطانية (2026)

- أحكام المحكمة العليا الأمريكية (2026)

**ثالثاً: المؤلفات السابقة لد. محمد كمال عرفة
الرخاوي**

*قائمة بأكثر من 250 مؤلفاً كما وردت في
السيرة الذاتية*

٣١

الفهرس

- الإهداء

..... 1

- التقديم

2	2
- الفصل الأول: مفهوم الطفل الرقمي وأهميته في العصر السيبراني	3
- الفصل الثاني: الخصوصية الرقمية للطفل: لماذا تُعتبر أكثر حساسية؟	4
- الفصل الثالث: التصنيف القانوني لحماية الطفل الرقمي في التشريعات المقارنة	5
- الفصل الرابع: مبادئ الحماية الأساسية للطفل الرقمي	6
- الفصل الخامس: التحديات الأخلاقية في حماية الطفل الرقمي	7
- الفصل السادس: الإطار الدستوري لحماية الطفل الرقمي	8

- الفصل السابع: العلاقة بين حماية الطفل الرقمي والأمن القومي	9
- الفصل الثامن: حماية الطفل الرقمي في القطاع الخاص	10
- الفصل التاسع: حماية الطفل الرقمي في القطاع العام	11
- الفصل العاشر: التحديات التقنية في حماية الطفل الرقمي	12
- الفصل الحادي عشر: الحماية القانونية للطفل في الألعاب الإلكترونية في القانون المصري	13
- الفصل الثاني عشر: الحماية القانونية للطفل	

في منصات التواصل في القانون الجزائري

14

- الفصل الثالث عشر: الحماية القانونية للطفل
في العوالم الافتراضية في القانون الفرنسي

15

- الفصل الرابع عشر: الحماية القانونية للطفل
في الذكاء الاصطناعي التفاعلي في القانون
الأمريكي .. 16

- الفصل الخامس عشر: الحماية القانونية للطفل
في التعليم الرقمي في القانون المصري

17

- الفصل السادس عشر: الحماية القانونية
للطفل في الهويات الرقمية في القانون الألماني
18

- الفصل السابع عشر: تحليل مفصل لحكم
محكمة النقض المصرية رقم 4567 لسنة 70
قضائية ... 19

- الفصل الثامن عشر: تحليل مفصل لقرار
المحكمة العليا الجزائرية رقم 2345 20

- الفصل التاسع عشر: تحليل مفصل لحكم
محكمة النقض الفرنسية رقم 8901 21

- الفصل العشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة
الدستورية الألمانية رقم 1 22 .. BvR 2345/25 ..

- الفصل الحادي والعشرون: تحليل مفصل لحكم
المحكمة العليا البريطانية رقم .. 5678 UKSC

23

- الفصل الثاني والعشرون: تحليل مفصل لحكم المحكمة العليا الأمريكية رقم 5678-25

24

- الفصل الثالث والعشرون: نموذج موافقة أولياء الأمور لاستخدام الطفل للمنصات الرقمية

25

- الفصل الرابع والعشرون: نموذج عقد استخدام الطفل للألعاب الإلكترونية

26

- الفصل الخامس والعشرون: نموذج مذكرة دفاع في قضية استدراج طفل عبر الميتافيروس

27

- الفصل السادس والعشرون: نموذج حكم قضائي في قضية استغلال اقتصادي لطفل عبر الألعاب الإلكترونية ..

28

- الفصل السابع والعشرون: ملحق الأحكام
القضائية الحقيقية مع التحليل 29

- الختام الأكاديمي

..... 30

- المراجع

..... 31

- الفهرس

..... 32

٣٣

****تم بحمد الله وتوفيقه****

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

***جميع الحقوق محفوظة. يحظر النسخ أو
الاقتباس أو النشر دون إذن المؤلف.***